

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: نقود وبنوك



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

- بن قويدر عصام

- عويبة يوسف

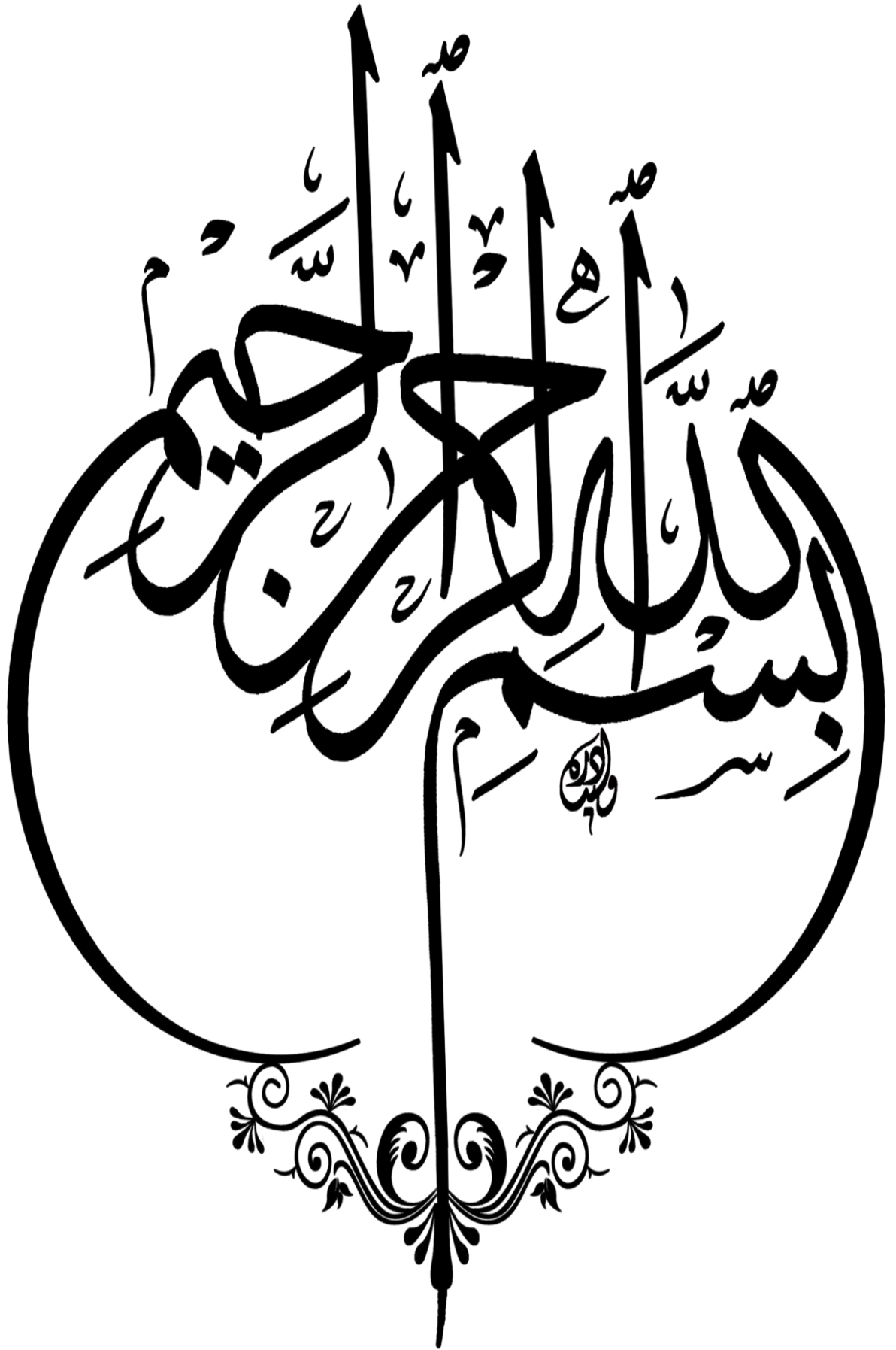
تحت عنوان:

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الموازنة العامة في الجزائر (2021/2000)

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. نذير ياسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. كثير عيسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. زيد أيمن	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022





شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

قال تعالى: "واذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم من الآية 7.

وقال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

الحمد لله الذي ألهمنا الصبر والتوفيق

وفقنا وأعاننا على

إنهاء هذا العمل المتواضع وسدد خطانا، فكل هذا من عطائه وفضله.

والصلاة والسلام على قائدنا وقدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم

وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بالشكر والتقدير لكل الذين مدوا يد العون لنا

في إنجاز هذا العمل بصفة عامة، وبصفة خاصة

للأستاذ الفاضل "كثير عيسى" الذي تفضل بالإشراف

على هذه المذكرة والذي استفدنا الكثير من توجيهاته.

جزاكم الله خيرا في الدارين.

إهداء



انطلاقاً من قول المولى عز وجل:

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا

تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

سورة النمل الآية 19

نهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

وإلى كل أفراد العائلة الكريمة،

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة أ-د

الفصل الأول الإطار النظري للعجز والموازنة العامة

المبحث الأول: مدخل عام للموازنة العامة 6

المطلب الأول: المشكلات الادارية في المنظمات العامة 6

المطلب الثاني: إدارة الميزانية العامة 7

المطلب الثالث: إدارة أداء الميزانية 9

المطلب الرابع: النهج الدولي لموازنة الأداء 14

المبحث الثاني: النظرية المؤسسية 17

المطلب الأول: نظرية الوكالة 17

المطلب الثاني: نظرية الاشراف 17

المطلب الثالث: الشفافية والشمولية 19

المطلب الرابع: التفاعلية والمشاركة 19

الفصل الثاني دراسة حالة الجزائر

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية 23
- المطلب الأول: منهج الدراسة 23
- المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة 23
- المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات 24
- المطلب الرابع نموذج الدراسة وأساليب التحليل الاحصائي 24
- المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات 26
- المطلب الأول: الوصف الاحصائي للمتغيرات 26
- المطلب الثاني: نتائج التحليل 28
- المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 31
- خاتمة 34
- قائمة المصادر والمراجع 42



مقدمة



الجزائر من الدول النامية، وتحاول الحكومة بشكل كبير على استخدام أفضل التقنيات الحديثة في كافة المؤسسات والوزارات، على الرغم من مواجهة الجزائر لظروف حساسة ومخاطر متعلقة بالازمة الاقتصادية والتي سببها العجز المتوالي للموازنة العامة بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والاضطرابات الاقليمية نتيجة الربيع العربي، وبالتالي مما أدى لارتفاع الدين العام في العالم ككل.

وفكرة نظام المعلومات بمفهومه البسيط قديمة جداً، فقد وجدت منذ اللحظة التاريخية التي قد اجتمعوا بها بنوا البشر ليعمل بشكل جماعي من تحقيق هدف عام (داوود، 2011). فإن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزءاً من عمل الادارة، ومصدر رئيسي تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها (جل، 2010).

وفيما يتعلق بالموازنة العامة في صلب وأساس الموضوع، بحيث يمكن اعتبار الموازنة على أنها أهم وثيقة تعبر عن سياسة الدولة المالية، فإن الموازنة العامة ليست مجرد أرقام، ولكن هي تقديرات وحسابات دقيقة وعلمية مبنية على افتراضات سليمة ومنطقية يتم من خلالها إدارة الدولة. لذلك فإن قاعدة الوضوح والمرونة من أجل امكانية فهمها واستيعابها من قبل كافة القائمين على تنفيذها والرقابة عليها (العقيل، 2017).

وقد استخدمت برامج الميزانية القائمة على الأداء على إعتبار أنها أداة مهمة لجعل الإدارة العامة أكثر تركيزاً على النتائج، وذلك ما يستلزم العمل على اتجاه الأداء من أدلة نظام الميزانية لتطوير معلومات الأداء موثوق بها، ومدمجة في قرارات الميزانية، وتعزيز نظام إدارة الأداء، بالإضافة إلى الاعتراف في النفقات المتنوعة لمجموعة من السنوات من أجل تخطيط الأدوار الخاصة للموارد من ناحية مكافحة الاختلافات في الميزانية العامة والميزانية الأولية (Lu et al., 2011).

وبالرغم من استخدام الانسان للمعلومات منذ القدم، ولكن التطور التكنولوجي الموجود بالوضع الحالي قد أتاح له فرصة أكبر لجمع كافة المعلومات والاستفادة منها ومن دقتها ومن سرعة الحصول عليها (أبو سبت، 2005). بحيث أنه كانت السيطرة سابقاً للمنظمة التي تنتج أكثر من ذلك، وفيما يلي تحولت للتسوق أفضل (الحسني، 2013). وفي بعض الاحيان فقد عادت السيطرة لتلك المنظمات التي تمتلك أرصدة أكبر في المؤسسات التي تمتلك المعلومة الأسرع والأدق (حلمي، 2015).

من هنا جاءت إشكالية الدراسة:

✚ ما هو أثر عجز الموازنة العامة بالجزائر على المؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والاسئلة الفرعية ارتأينا أن نضع الفرضية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لأثر العجز على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- وانطلاقاً من الفرضية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للاحتياطي الاجنبي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لنتاج المحلي الاجمالي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للصادرات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للواردات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث في مجمل العناصر الآتية الذكر:

- يعتبر هذا الموضوع إضافة جديدة ومساهمة في إثراء المجال المعرفي وتدعيم للباحثين المهتمين للقيام بدراسات جديدة في مثل هذه المواضيع؛
- قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت الموضوع من هذا الجانب.

أهداف الدراسة: يمكن إبراز مجمل أهداف البحث في العناصر الآتية الذكر:

- تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى تقديم إرشادات للإدارات المسؤولة عن التحصيل الجبائي والمؤسسات المانحة فيما يتعلق بتصميم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- كما تركز الدراسة على اكتشاف المتطلبات الأساسية لدعم تفعيل نظام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية.
- اقتراح جملة من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث.

أسباب اختيار الموضوع: تعود هذه الأسباب إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية منها:

- علاقة الموضوع بالتخصص؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال؛
- الشعور بأهمية هذه المواضيع خاصة مع التوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي؛

منهج الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي باعتباره مناسب لعرض المفاهيم المتعلقة بعنصري تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة وعنصر التحصيل الجبائي من جهة أخرى.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لإثبات وربط الجانب النظري بالواقع العملي.

صعوبات الدراسة

- نقص في المراجع من ناحية متغيرات الدراسة؛
- التأخر في الرد على الاستبيان الموزع من طرف عينات الدراسة؛

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** طبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة بين: ماي 2022 إلى غاية جوان 2022.
- **الحدود المكانية:** إن البحث التطبيقي يسعى إلى إسقاط مقاربات وصياغتها في الواقع العملي تكملة للجانب النظري، وبالتالي اقتصر المجال الذي اخترناه للدراسة الميدانية هيكل الدراسة: بالرجوع إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين اثنين، وخاتمة.
- تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع
- الفصل الأول جاء ليوضح الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والتحصيل الجبائي وجميع المفاهيم المرتبطة بها.
- الفصل الثاني عبارة عن دراسة على عينة من ()



الفصل الأول
الإطار النظري للعجز
والموازنة العامة

المبحث الأول: مدخل عام للموازنة العامة

المطلب الأول: المشكلات الادارية في المنظمات العامة

إن المشكلات الادارية في المنظمات العامة وخصوصاً مديرية المالية، تعد مشكلات معلوماتية لم تكن موجودة سابقاً في حال أنها الأوراق والسجلات هي الطريقة الوحيدة من أجل تدوين وتناقل البيانات (عريف، 2016).

ويتم تحسين وتطوير الشفافية والتوافق مع الممارسات العالمية فيما يخص عمليات إعداد الموازنة ومتابعة تنفيذها، والالتزام بموعد إعداد وإصدار التقارير المالية ودقتها في كافة المستويات الحكومية (الشمري، 2012)، وتنفيذ الموازنة بما يتوافق ومخصصاتها بالتأكيد على أن تكون ضمن حدود الإنفاق ومحددات توفر النقد، والدقة وملائمة التوقيت للعمليات البنكية وتقديم التقارير عن الإيرادات المحصلة، إضافة إلى توفير المعلومات الخاصة بالإدارة المالية وتنفيذ الموازنة للجهات التنفيذية والتشريعية المعنية باتخاذ القرارات، وتحقيق الاستدامة المالية من خلال إدارة النقد بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

أصدرت الإدارة المالية في السنوات الأخيرة إدارة أداء الموازنة على اعتبارها بأنها ذات أهمية بالنسبة لإدارة الأداء المالي للدولة والمواصفات والرموز ذات الصلة بأداء الميزانية. وإدارة أداء الميزانية عبارة عن نظام صناعي يتكون من إدارة عناصر الأداء، والإشراف على إدارة الأداء، وإدارة إنجاز تقييم الأداء، وانعكاس نتائج تقييم الأداء وإدارة تطبيقات الأداء (Lv, 2017). وتعتبر إدارة الميزانية للكليات والجامعات وسيلة مهمة لتخصيص الموارد التعليمية، وهي الأساس للعمل المالي في الجامعات. من أجل ضمان التنمية الصحية والمستدامة للكليات والجامعات، ينبغي على الكليات والجامعات أن تضع الخطة المتوسطة والطويلة الأجل للإيرادات والنفقات المالية حسب قدرتها الذاتية من احتياجات التطوير الوظيفي والموارد المتكاملة.

المطلب الثاني: إدارة الميزانية العامة

إدارة الميزانية هي طريقة التحكم الإداري الهامة للكليات والجامعات، وهي ضمان الأدوات القوية لإكمال الهدف الاستراتيجي للكليات والجامعات. ومع التحسن العميق للنظام الاقتصادي السوقي الاشتراكي، ومواصلة تعميق الابتكار في نظام التعليم من الكليات والجامعات التي حققت انجازا واضحا في كل الجوانب.

- تعزيز إدارة أداء الميزانية هو الشرط الضروري للضغط على مفهوم التنمية العلمية.

يتمثل الهدف الرئيسي للدفع بإدارة أداء الميزانية في تحسين إدارة الميزانية، وتحسين تخصيص الموارد المالية، وزيادة جودة المنتجات العامة والخدمات العامة، وتحسين الكفاءة المستخدمة في الصندوق المالي، مما سيؤدي إلى تغيير المشاكل القائمة في إدارة الأموال المالية واستخدامها لفترة طويلة، مثل "التأكيد على الدخل في الوقت الذي يحتقر فيه الإنفاق، والتأكيد على التوزيع في الوقت الذي يحتقر فيه الإدارة، ويؤكد الكمية بينما يكره الجودة". هذا يتفق تماما مع مفهوم التطور العلمي للتأكيد على ذلك.

- تعزيز إدارة أداء الميزانية هو الحاجة الضرورية التي يجب أن تكون المعلومات الحكومية الكشف عنها.

مع التوسع في حجم الإيرادات والنفقات المالية، والتوقعات العامة والمتطلبات الأكثر من جميع نواحي الحياة لفتح معلومات الميزانية. ولكن بسبب المرحلة الحالية في الصين، فإن آلية ضبط النفس المفتوحة ليست مثالية، ونظام ميزانية الحكومة غير مكتمل، والإصلاح المتعلق بإدارة الميزانية لا يصل إلى الموقع المعين، مما يجعله إلى حد ما تنظيم التنشئة الاجتماعية للشفافية العامة وتوقعات المجتمع من الجميع. هذه حاجة ملحة لمزيد من تعزيز إدارة أداء الميزانية لدينا، وتحسين الاستخدام الفعال للصناديق المالية،

وتعزيز شفافية المعلومات المالية، وحل بعض المشاكل الاجتماعية التي تواجهها بعد طرح الميزانية للأفراد.

يعد تنفيذ ميزانية الأداء هو الطلب الداخلي لتحسين تخصيص الموارد التعليمية.

الاحتياجات التنموية الخاصة بالكليات والجامعات هي العوامل الجوهرية لتنفيذ الأبحاث حول موازنة الأداء والتطور السريع للكليات والجامعات، وهناك تناقض بين الطلب على صناديق التعليم والموارد التعليمية المحدودة التي يتم توفيرها. بالإضافة إلى ذلك، في ظل الوضع الحالي، بسبب تقييد العوامل في جميع الاتجاهات، لا يزال تعليم الموارد موجوداً بكفاءة منخفضة الانتشار إلى حد معين. لذلك، إنشاء نظام ميزانية الأداء لتحسين كفاءة تخصيص الموارد التعليمية حيث أن الغرض هو الطلب الداخلي لتحسين تخصيص الموارد وتسريع تطوير الكليات والجامعات.

هدفت دراسة (Sawalha & Shanab, 2015) إلى معرفة مدى تأثير نظم المعلومات المالية على المؤسسات الحكومية، ومعرفة مستوى تقبلها من الموظفين العاملين في القطاع العام. تكونت عينة الدراسة من (96) موظف في القطاع الحكومي، وتم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية مثل الاحصاء الوصفي واختبار العينة الواحدة والتكرارات المنوية. أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد تأثير كبير جداً على نظم المعلومات المالية في كافة المؤسسات الحكومية الخاصة بعينة الدراسة، كما تبين بأنه مستوى تقبل الموظفين لتلك الانظمة المالية مختلفة ما بين المؤسسات التابعة لها، فإنه يوجد أنظمة غير معقدة تتناسب مع عمل المؤسسة بشكل واضح، بينما تبين بأنه يوجد أنظمة مالية مطبقة بشكل لا يتناسب مع الوضع الموجود داخل المؤسسة.

المطلب الثالث: إدارة أداء الميزانية

إدارة أداء الميزانية هي جزء مهم جدا في نظام إدارة الميزانية للكليات والجامعات، وهو التفتيش والتقييم لنتائج الميزانية الداخلية التي ينفذها مركز المسؤولية على جميع المستويات من الكليات والجامعات، فإنه من المفيد تخصيص الأمثل للموارد من قبل كل قسم وفقا لمبدأ فعالية التكلفة، وفعالية الكفاءة وفعالية القدرة. والمشاكل الرئيسية موجودة مثل عدم وجود الميزانية الشاملة والميزانية، وتضم مجموعتين من الميزانية، وعدم وجود تقييم فعال للأداء بالنسبة، ولكن ذلك يتطلب من المديرين في المؤسسات اعطاء المزيد من الاهتمام لهم، ليقوموا بالفعل ببناء إيديولوجية إدارة الأداء لتحديد قياسات إدارة الأداء المثالية والعمل بعناية في ذلك. وتشتمل المقاييس الأساسية لتحقيق إدارة الأداء للميزانية المالية في الكليات والجامعات على تعزيز اكتمال آلية إدارة الميزانية، وزيادة الرقابة على عملية تنفيذ الميزانية، وإنشاء نظام تقييم الأداء، ويمكن ضمان التنفيذ البسيط للميزانية المالية والأهداف المالية، وإنشاء الحالة الأساسية لإدارة الميزانية الداخلية في الكليات والجامعات من أجل زيادة مستوى إدارة المؤسسة وضمان عملية منتظمة لجميع أنواع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتحقيق التنمية الصحية والمستقرة والمستدامة في المؤسسة (عريف، 2016).

حيث تعد الموازنة من الأدوات الأساسية والمهمة التي تساهم بالتخصيص الأمثل للموارد المتوفرة والمحدودة والتي يتم توجيهها بكفاءة وفاعلية كبيرة نحو البرامج والأنشطة الهادفة والحصول على الآليات المناسبة للرقابة عليها، وتعتبر الموازنة العامة للدولة البرنامج المالي وهو ما يعكس سياسات الحكومة المتنوعة، والإطار الذي يشمل على القرارات المتنوعة لاختيار السياسات والأهداف التي ترغب الحكومة في تحقيقها (العبادي والمشهداني، 2011).

من الممكن عرض بأنه أسلوب الموازنة الخاصة بالبنود يتميز بالسكون ويمنع القيادات الادارية التنفيذية الحكومية من الابداع، وربما يؤدي الامر إلى وجو انفاق على مخصصات غير مهمة مما يؤدي لمستوى التبذير في الانفاق، بالاضافة إلى أن الاسلوب التقليدي لا يركز على الموارد المادية والبشرية وهي ما تملكها الوحدة ولكن يتم التركيز على الموارد أو الاحتياجات المالية المتوفرة الكبيرة. أظهرت النتائج بأنه لا تساعد موازنة البنود على التخطيط سواء قصير الاجل أو طويل الاجل لعدم احتوائها على برامج ومشاريع تمتد لأكثر من فترة زمنية قادمة لجانب التخطيط ما بعد مرحلة الثانوية، كانت الموازنة معتمدة على الاسلوب التقليدي في التقدير، ولم يكن يتم ربط الانفاق في أهداف وطنية ذو أبعاد استراتيجية وتم ملاحظة غياب التخطيط المالي المستقبلي، وتعد موازنة البرامج والاداء أكثر تطوراً من موازنة البنود بالاضافة لانها تعد أداة فعالة من أجل تحقيق أهداف الموازنة وأعلى كفاءة لضبط الاداء المالي والاداري وترشيد الانفاق الحكومي والرقابة عليه.

تساعد إصلاحات موازنة الأداء مديري المبرمج على تحديد أهداف تنظيمية واضحة، ومراقبة أداء مبرمج بعناية أكبر، والحفاظ على معرفة أفضل بالمشاكل، والتخطيط بشكل أكثر إبداعاً للمستقبل، وتحسين الرقابة الداخلية، وايصال نتائج المبرمجين بشكل أكثر فعالية. قد تلعب ميزانية الأداء دوراً في إبلاغ قرارات تخصيص الميزانية. فإن قيمة إعلانات ميزانية الأداء لمناقشات الموازنة يتم من خلال استخدام معلومات الأداء لتبرير إعادة تخصيص الموارد ، لتغيير اتجاه المناقشة من البنود إلى الأداء للتأثير على القرارات المتعلقة بالمبرمجين الجدد، والتأثير على الزيادة والنقصان في التمويل (Widodo, 2016). تدرج عمليات الموازنة على ترتيبات مؤسسية معقدة لاتخاذ القرارات المتسلسلة وغالباً ما تكون جماعية. وإحدى السمات الهامة للميزانية العامة من يحملون أفضل المعلومات حول أداء المبرمجين ونادراً ما يكونون من يتخذون قرارات

التمويل لدى الوزارات المختصة بشكل عام معلومات أفضل حول أفضل السبل لتخصيص الموارد من أجل تحقيق أهداف المبرمجين. واتخاذ القرارات في الموازنة يندرج على العديد من المؤسسات والمسؤولين ويخلق علاقات بين الوكيل الرئيسي، فإن هناك الكثير من إمكانيات مشاكل الوكالة في إطار عملية الموازنة.

والكوارث الطبيعية الأكثر تكرارا والأكثر تدميرا تعطل اقتصاداتنا ، ولكنها تؤثر أيضا أشد على أشد الناس ضعفا، أولئك الذين يعيشون في بلدان نامية. يحدث ثلثا الكوارث الطبيعية في البلدان المعرضة أيضا للنزاع. لذلك لدينا هذا العامل الذي يغير بشكل كبير بيئة التشغيل لنا جميعا وبالطبع لأولئك الذين يتعاملون مع ميزانية الاتحاد الأوروبي. وقد تم دعم خطة الاستثمار لأوروبا للتسليم السريع على الالتزام تجاه المواطنين في زمن قياسي في البرلمان، والمجلس، وتم تعزيز قدرات الاستثمار في أوروبا، وخلق صندوق ضمان يدعم 315 مليار يورو، وهو هدفنا للاستثمارات الخاصة (Hall, 2015). ولفترة التمويل من 2014 إلى 2020، لدينا ما يقرب من 1 تريليون يورو متاح لتنفيذ السياسات الأوروبية. لكن معظم هذه الأموال تنفق على عدم مواجهة التحديات الحالية، بل يتم تخصيصها على أساس الأسباب التاريخية: التنازلات السياسية القائمة على المصالح الوطنية أدت إلى الهيكل الحالي والأولويات لميزانية الاتحاد الأوروبي.

ويجب على جميع دول العالم اتخاذ إجراءات واستثمار الموارد في التحول إلى اقتصاد قادر على التكيف مع المناخ. كان للاتحاد الأوروبي دور قيادي في الحرب ضد تغير المناخ، وكانت المفوضية تقوم بالفعل بتنفيذ تدابير طموحة، وتم دمجها في العديد من سياسات الاتحاد الأوروبي. تسمح لنا استراتيجية اتحاد الطاقة بنقل النموذج الاقتصادي بشكل أساسي إلى نموذج مستدام منخفض الكربون ومرن للمناخ، ويدعمه أهداف للحد من انبعاثات غازات الاحتباس، وزيادة حصة الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة.

يتطلب الوضع الاقتصادي الأوروبي سياسات أكثر تماسكاً، ترتبط بين توصيات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد والموجهة إلى الدول الأعضاء، مع ميزانية الاتحاد الأوروبي. ومن الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاستخدام المنتظم للأموال الأوروبية لسياسة التماسك والمساعدة في تمويل تنفيذ الأولويات السياسية في إطار الفصل الأوروبي. ولا بد من تصميم المشاريع الوطنية التي تستفيد من التمويل الأوروبي لتنفيذ التوصيات الخاصة بكل بلد.

تعد الموازنة دعامة أساسية لتطوير السياسة والمساءلة في أي بلد أو منطقة. في سياق الاتحاد الأوروبي، مع نظامه الفريد للمؤسسات والعلاقات بين المستويات الحكومية المختلفة، كان هناك اهتماماً كبيراً بجوانب أداء الموازنة، أي إظهار لأصحاب المصلحة أن موارد الاتحاد الأوروبي تستخدم بفعالية لتحقيق النتائج، وأن هذه النتائج مفيدة للمواطنين (Downes et al., 2017).

ونظام موازنة الاتحاد الأوروبي للأداء والنتائج متطور ومحدد بدرجة عالية، ويحقق أكثر من أي بلد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المؤشر القياسي لأطر وضع الميزانية. إن نظام الاتحاد الأوروبي هو نظام فريد يعكس جوانب مختلفة من التصنيف القياسي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لتصنيف موازين الأداء في العرض التقديمي ومستوى الأداء والأداء المباشر، بما في ذلك نقاط القوة والضعف التي تُرى أيضاً على المستويات الوطنية. تشمل ممارسات الميزانية في الاتحاد الأوروبي العديد من الجوانب الفعالة والإبداعية، والتي قد تحمل دروساً للحكومات الوطنية في التفكير في جداول أعمالها الخاصة بإصلاح الميزانية الذي يركز على الأداء.

وتأخذ محكمة التدقيق الأوروبية (ECA) وجهة نظر مستقلة في تقييم الجوانب النوعية للميزنة، بما في ذلك بعد الأداء، كجزء طبيعي من تقاريرها السنوية ومن خلال

تقارير خاصة. ويركز تركيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على جوانب أداء المساءلة في الميزانية بدرجة عالية من حيث الممارسة الدولية الجيدة. ومع ذلك، فإن نتائج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن ميزانية أداء الاتحاد الأوروبي لم تكن شاملة أو منهجية بعد، مما يعكس الطبيعة المتخلفة لهذا البعد من التدقيق على المستوى الدولي. ومع ذلك، هناك تطورات يمكن النظر فيها، بالاعتماد على الممارسات الدولية الجيدة، بما في ذلك إجراء تدقيق سنوي أكثر تكاملاً لمعلومات الأداء، قد يستلزم مواصفات أوضح لمعايير الجودة الأساسية لبيانات الأداء ولقياس الآثار. ومن شأن التطوير المقترح لتقارير الميزانية الاستراتيجية الموحدة السابقة واللاحقة، مع عدد محدود من المؤشرات الرئيسية، أن يبسر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الصدد.

النقاط الرئيسية والاقتراحات الناشئة عن تقييم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي كما يلي:

1. كوسيلة مساعدة إضافية للقدر على الاستجابة والمرونة في الميزانية، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في إدخال مراجعة الإنفاق من أجل تقييم خط الأساس للنفقات العامة في ضوء الأداء والنتائج التقييمية؛ من حيث المبدأ، يمكن ربط عملية مراجعة الإنفاق بمراجعة منتصف المدة لكل إدارة مالية؛ وبدورها، ينبغي توحيد عملية استعراض منتصف المدة باعتبارها "نافذة المرونة" في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

2. يجب تشجيع الروابط الأقوى بين أنظمة الموازنة الوطنية والأوروبية الخاصة بميزانية الأداء، من أجل تجميع الممارسات الجيدة وتعزيز التآزر والتنسيق بين مختلف المناهج؛ وستكون الروابط على مستوى البرلمانات ومؤسسات التدقيق مفيدة أيضاً في هذا الصدد.

3. يجب أن تتم موازنة الأطر الزمنية المتعددة السنوات لسياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالميزانية والاستراتيجية (7 و 10 سنوات على التوالي)؛ انتهاء صلاحية MFF الحالي وأوروبا 2020 في نفس العام لأول مرة يتيح فرصة لتقديم مثل هذا التوافق.

4. إن الطابع الاستثماري المتعدد السنوات لبرامج الاتحاد الأوروبي ينبغي، من حيث المبدأ، أن ييسر الاستخدام الفعال لـ رصد البرامج والإبلاغ الاستراتيجي للأداء الاستراتيجي، والتقييم الأطول أجلاً، في المساهمة في تقييم أداء هادف للتدخلات السياسية على مدى المدى القصير والطويل. كيف يمكن تطبيق هذه الأدوات التقييمية عبر سلسلة السياسات بشكل أكثر وضوحاً.

المطلب الرابع: النهج الدولي لموازنة الأداء

- الشفافية: تشير توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إدارة الميزانية (2015) إلى أن الاستخدام المنتظم لمعلومات الأداء يساعد البرلمان والمواطنين على فهم ليس فقط ما يتم إنفاقه، ولكن أيضاً ما يتم شراؤه نيابة عن المواطنين، أي ما هي الخدمات العامة في الواقع يجري تسليمها، إلى ما معايير الجودة ومع مستويات الكفاءة". الشفافية هي بدورها دعامة مهمة للثقة العامة والتأكيد على كيفية استخدام الأموال العامة.

- المساءلة: توضيح أهداف وأهداف الأداء يساعد الجمهور والبرلمانيين وكبار المديرين على مساءلة الإدارة العامة عن الاستخدام السليم للأموال العامة وتحقيق الأهداف.

- الكفاءة: يمكن أن تسهل المؤشرات المتسقة والمقارنة للنتائج والتأثير في مختلف المناطق ، إلى جانب المخصصات المالية المناظرة ، تقييم الكفاءة بالرجوع إلى مراجعة تكاليف الوحدة، وإدخال التحسينات بمرور الوقت.

- وضع السياسات المستندة إلى الأدلة: يساعد الربط الواضح بين الميزانيات بالنتائج والآثار، بالاستناد إلى النتائج من مختلف القطاعات ومن البلدان والمناطق المماثلة، في إرساء الأساس لنهج قائم على الأدلة في صنع السياسات.

لا تعد ملكية البلدان المجاورة قضية جديدة في جدول أعمال التنمية، ولكن في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اكتسبت اهتماماً متجدداً واعتُبرت عاملاً أساسياً لمتابعة التعاون الإنمائي الناجح والمستدام. وقد زاد الاهتمام المتزايد بالملكية بفشل مخططات التنمية التي تحركها الجهات المانحة، والتي كثيراً ما ترتبط بمجموعة من الشروط (Brolin, 2017). لضمان الملكية ، يجب أن ينحرف تعاون GBS عن السياسات الداخلية للبلد الشريك، والتي غالباً ما تكون استراتيجية الحد من الفقر ذات الصلة التي وضعتها حكومة الدولة الشريكة والتي وافق عليها برلمانها. من بين أمور أخرى، فإن نهج الآلية الوقائية الوطنية قد أدى إلى زيادة الاهتمام بالنتائج والشفافية في الإدارة العامة. يتمثل أحد جوانب نهج الآلية الوقائية الوطنية في إزالة الطابع السياسي لعمليات صنع القرار، من خلال استبدالها بمفاهيم الخبرة حيث تستند القرارات إلى نتائج من التدخلات السابقة. وثمة طريقة أخرى لإزالة الطابع السياسي عن هذه الهياكل تتمثل أيضاً في تفويض المسؤوليات عن طريق زيادة مسؤوليات منفي ومتلقي المساعدة الإنمائية.

وعلى الرغم من الأزمات في العلاقات بين المتبرعين GBS و GoM ، وجدت التقييمات أن GBS قد ساهمت في النمو الاقتصادي في موزمبيق ، وأنها أدت إلى زيادة

نسبة الإنفاق العام في الميزانية الوطنية. كما وجدت التقييمات أن نظام GBS أدى إلى تحسينات مثل قطاعي التعليم والصحة يكون من أجل تحسين استقرار الاقتصاد الكلي. تعتبر علاقات القوة بين المانحين والمتلقين للمعونة أمراً محورياً عند مناقشة ملكية الدول الشريكة. وتعتبر إمكانيات اتخاذ قرارات موثوقة فيما يتعلق بأهداف واستراتيجيات التنمية تتعلق بالسلطة على عمليات التنمية، بينما تتعلق السيطرة على تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالقدرة على القيام بها. فإن هذين النوعين المختلفين من السلطة هما بمثابة نقاط انطلاق لمناقشة الملكية، وتفاوت العلاقات بين المانحين والدول الشريكة.

يتم تعريف الميزانية على أنها ملخص مفصل عن النفقات المقدرة لفترة معينة بالإضافة إلى مقترحات لتمويلها (ميتشل ، 2005). في الخدمة العامة في كينيا، يشتمل المصدر الرئيسي للمملكة على التحويلات من الإيرادات المحصلة على الصعيد الوطني، والاقتراض الذي يخضع لشرط مثل الاقتراض فقط لتمويل التنمية في حين أن الاقتراض قصير الأجل يجب ألا يتجاوز 5% من آخر إيصالات الإيرادات المدققة ويقتصر استخدامه على إدارة التدفقات النقدية.

تنفيذ الميزانية هو التنفيذ الفعلي للميزانية وتطبيق الأموال على الأنشطة المخطط لها. ولكن خلال السنة المالية، لا يتم إنفاق جميع الأموال وفقاً للخطة المقترحة (Rotich and Ngahu, 2015).

لقد تطورت عملية الميزانية في كينيا على مدى السنوات 45 الماضية على أساس تدريجي مع عدم وجود تحولات جذرية. وحاول البلد باستمرار إصلاح أنظمتها بما يتماشى مع التغييرات والمتطلبات لإدارة جيدة للمال العام. كل هذا يؤدي إلى اعتماد ميزانية MTEF. وتواجه الحكومة الكينية أيضاً تحديات توفير خدمات متزايدة للمواطنين مع احتضان مشاركة أصحاب المصلحة ، والمساءلة التنظيمية والفعالية وفقاً لمتطلبات القانون

الدستوري الجديد والتمويل العام. وقد نجحت الميزنة في العديد من البلدان بما في ذلك نيوزيلندا وأستراليا وسنغافورة وهولندا والنرويج والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وموريشيوس ورواندا وجنوب إفريقيا ولكنها فشلت في دول أخرى مثل سريلانكا وتايلاند.

المبحث الثاني: النظرية المؤسسية

النظرية المؤسسية لها أصلها من عمل المنظرين منذ آلاف السنين. ركز الاقتصادي والنظري الاجتماعي ماكس ويبر على الطرق التي أصبحت بها البيروقراطية والمؤسسات تهيمن على مجتمعنا بمفهومه عن القفص الحديدي الذي أدى إلى إنشاء مؤسسات مؤسسية. ومع ذلك، جاء منظور متكامل من العمل.

المطلب الأول: نظرية الوكالة

تدعم نظرية الوكلاء الرئيسيين (الوكالة) تطوير الموازنة. تم تطوير مفهوم نظرية الوكالة الكلاسيكية من قبل Berle and Means في عام 1932. وتوضح النظرية سبب وجود نزاعات بين المديرين (المساهمين / المالكين) ووكلائهم (المديرين) مما يؤدي إلى تكاليف الوكالة.

المطلب الثاني: نظرية الاشراف

تكمن جذور نظرية الإشراف في علم النفس وعلم الاجتماع وقد صممت للباحثين لدراسة الحالات التي يكون فيها المسؤولون التنفيذيون حافزاً للعمل بما يحقق مصالح مديرهم.

أنه مع تفعيل سياسة الحكومة في حكومة المقاطعة، ستتأثر الميزانية على مستوى المحافظة سلباً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن مراجعة سياسة الحكومة التي ترشد تراخيص الشركات حتى يمكن تحقيق استخدام الميزانية. قد عائدات المعلومات التي هي ضئيلة في

حكومة المقاطعة أيضا إعاقة استخدام الميزانية على مستوى المحافظة. يتطلب تنفيذ سياسة ضريبية القيمة المضافة في حكومة المقاطعة دعماً من قبل جميع أصحاب المصلحة، مثل إدارة المقاطعة بشأن التمويل والتخطيط، وإلا فلن يتم تحقيق الميزانية المناسبة. أي نمو اقتصادي لتكون فعالة على مستوى المحافظة، يجب أن تكون هناك بيئة مواتية لتوسيع الأعمال التجارية. يجب أن يكون هناك مقياس محدد جيداً لتشغيل الميزانية. التضخم هو العامل الرئيسي الذي يعوق الميزنة المناسبة في حكومة المقاطعة. يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب البطالة. وبالتالي فإن القيمة الحقيقية للأموال سوف تتأثر في حكومة المقاطعة (Rotich and Ngahu, 2015).

استخدام إطار التقييم الضريبي يكشف بشكل أفضل عن المقايضات والتفاعلات بين الأهداف الضريبية. على سبيل المثال، قد تزيد التدابير التي تضمن الامتثال من تعقيد عوائد تقديم الدفعات للضحايا الفرديين. وعلى العكس من ذلك، يمكن للإجراءات المصممة لزيادة البساطة والشمولية أن تقلل من فرص تحقيق قدر أكبر من الإنصاف، مما ينطوي على الأرجح على تعديل العبء الضريبي لظروف دافع الضرائب الفردي. يساعد إطار التقييم الموضوعي صانعي السياسات على تحديد الضرائب الواجب تبنيها (Kasdin, 2017).

لدى الحكومة دور يتدخل في الاقتصاد بسبب وجود ظروف لا تؤدي فيها الأسواق أداءً جيداً. إنها "رابطة للأفراد المشاركين في مشروع تعاوني، تم تشكيله لحل مشاكل التعايش الاجتماعي والقيام بذلك بطريقة ديمقراطية وعادلة".

المطلب الثالث: الشفافية والشمولية

أولاً: الشفافية

الشفافية تشير إلى انفتاح الميزانية وهيكل البرنامج للجمهور ؛ يمكن للمشرعين والجمهور مشاهدة وفهم عمليات البرنامج. شمل جميع المؤلفين الشفافية كهدف مباشر أو شامل، مع إضافة بعض الأهداف ذات الصلة للدقة.

ثانياً: الشمولية

الشمولية يعكس هدف الشمولية الدرجة التي تؤدي بها عملية الموازنة إلى إعاقة الالتزامات الحالية أو المستقبلية والإيرادات أو ما إذا كانت بعض النفقات (مثل احتياجات الإنفاق الطارئة المتوقعة) قد تم حذفها أو الإبلاغ عنها بشكل مستقل، وبالتالي حجب صورة كاملة عن الإنفاق الفيدرالي.

المطلب الرابع: التفاعلية والمشاركة

أولاً: التفاعلية

على الرغم من أن كل من هذه الأهداف المعيارية يتم تقديمها كأبعاد مستقلة عن أهداف الميزانية الأخرى، إلا أنها تتداخل وتتفاعل في كثير من الأحيان. على سبيل المثال، لأن نقطة الإنفاق المعاكس للدورات الاقتصادية هي زيادة الإنفاق الحكومي على وجه التحديد عندما تنخفض الإيرادات، فإن الميزنة من أجل التأثيرات الاقتصادية الكلية سوف تتعارض مع هدف الكفاءة الكلية.

ثانياً: المشاركة

توفر الحكومة الفيدرالية فرصاً للمشاركة العامة المباشرة في تنفيذ الميزانية ، ولكن ليس إعداد الميزانية. على سبيل المثال تعتمد العملية التنظيمية لتنفيذ البرامج الجديدة على عملية الإشعار والتعليق.

ونظرية الميزانية أن أشكال الميزانية، بما في ذلك البند، والأداء، وميزانيات البرامج، تخدم وظائف مختلفة فيما يتعلق بالإدارة المالية للحكومة. قد تتأثر قرارات الميزانية من حيث خفض وزيادة الإنفاق بتكاليف المدخلات. ومن المستحيل تنفيذ برامج غير متجانسة، ومراقبة سابقة للبعثات، ووضع ميزانيات على أساس الأداء، تهدف إلى تعزيز المساءلة الإدارية من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية. ويقدر ذلك بتقدير الأثر العشوائي، في حين تم تقدير النماذج الخمسة الأخرى (الخدمة العامة العامة، والدفاع، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية والخدمات الاقتصادية) من خلال مقدرات الأثر الثابت (Srithongrung, 2017).

بعد الانتهاء من عمليات الانحدار الثمانية الأولى، تم إجراء سبعة انحدارات أخرى لفهم التغييرات ذات الأولوية في الإنفاق. في هذه المجموعة من الانحدار، كان المتغير التابع هو النسبة المئوية للإنفاق الحكومي في كل برنامج بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق. والمتغيرات السبعة (أي النسبة المئوية للإنفاق العام للخدمة العامة بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق، النسبة المئوية للإنفاق الدفاعي بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق، النسبة المئوية للإنفاق على التعليم بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق، النسبة المئوية للصحة والإنفاق على الخدمات البشرية بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق، النسبة المئوية للإنفاق الاجتماعي تم استبدال الإنفاق على الأمن والرعاية بالنسبة إلى الإنفاق الكلي. والنسبة المئوية من الإسكان والإنفاق المجتمعي بالنسبة إلى الإنفاق الكلي، والنسبة المئوية لإنفاق على الخدمات الاقتصادية

بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق). والإصلاح لا يؤثر على أولويات الإنفاق الحكومي. لا يغير أنماط توزيع الميزانية عبر الوظائف؛ قد يتغير حجم الإنفاق في بعض الوظائف، مثل الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة، بسبب حجم عبء العمل المتصور من خلال بيانات الأداء.

وآثار إصلاح الموازنة، أي الميزانية أو الميزانية المستتدة إلى النتائج الاستراتيجية أو القائمة على الأداء على حجم الإنفاق العام للحكومات المركزية وأولوياتها. والحجج النظرية المركزية هي أن هذا الإصلاح غير ممكن من الناحية التقنية والسياسة بسبب العديد من المشاكل، بما في ذلك الأهداف العامة المتعددة، والمشاكل الفنية لتخصيص التكاليف، وعدم وجود ارتباط واضح بين قرار تخصيص الموارد ونتائج الأداء، وعدم وجود خبرة تقنية قوية في قياس البرامج ذات الصلاحية والموثوقية. لا يمكن لمديري البرامج والمشرعين التزاما كاملا بالثنائي الفينيل متعدد البروم، ونتيجة لذلك، التحسن الدائم، تخفيض العجز في الميزانية، وتحقيق نتائج أفضل للخدمة، وتعزيز كفاءة الإنفاق.



الفصل الثاني

دراسة حالة الجزائر

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

شمل المبحث من الدراسة على عرض لمنهجية الدراسة، وذلك من خلال توضيح منهج الدراسة الذي تم اتباعه في الدراسة، ومصادر جمع البيانات، ونموذج الدراسة، مع توضيح الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في فصل التحليل.

المطلب الأول: منهج الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي، بحيث تضمن المنهج الوصفي على وصف لكافة متغيرات الدراسة من خلال توضيح مفهوم كافة المتغيرات، وتوضيح كيفية قياس كل متغير من المتغيرات، بينما المنهج التحليلي تضمن تحليل المتغيرات والوصول لأفضل النتائج التي تطابق الواقع. بحيث عرف كوافحة (2015) المنهج الوصفي والتحليلي على أنه منهج يهدف لوصف الظواهر أو الاحداث المعاصرة أو الراهنة، ويعتبر أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة معينة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة للواقع، وتتطلب معرفة العناصر المشتملة في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من البيانات الخاصة بالجمهورية الجزائرية، وكانت عينة الدراسة تتضمن البيانات الخاصة بالدراسة الحالية والمتعلقة بالجزائر خلال الفترة (2000-2021).

المطلب الثالث: مصادر جمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة تبعاً لمجموعة من المصادر وهي:

- المصادر الثانوية: تتضمن الرجوع إلى العديد من الكتب والمجلات والدراسات السابقة التي تحدثت عن موضوع الدراسة، بالإضافة إلى المواقع الالكترونية للبيانات الموجودة في نموذج ومتغيرات الدراسة.

المطلب الرابع نموذج الدراسة وأساليب التحليل الاحصائي

أولاً: نموذج الدراسة

$$G.B = \alpha_0 + \beta_1 \text{Deficit}_{it} + \beta_2 \text{Reserve}_{it} + \beta_3 \text{GDP}_{it} + \beta_4 \text{Export}_{it} + \beta_5 \text{Import}_{it} + u$$

المصدر: اعداد الباحث.

حيث أن:

B = معامل الانحدار.

GB = الموازنة العامة (General Budget).

$Deficit$ = العجز.

$Reserve$ = الاحتياطي الاجنبي.

GDP = الناتج المحلي الاجمالي.

$Export$ = الصادرات.

$Import$ = الواردات.

u = خطأ التقدير العشوائي.

ثانياً: أساليب التحليل الإحصائي

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-Views) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال اتباع العديد الأساليب الإحصائية التالية:

- **الإحصاء الوصفي:** يساعد في الحصول على وصف لكافة متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتلك المتغيرات، وتوضيح أعلى وأدنى قيمة.

- **اختبار بيرسون:** تم استخدام هذا الأسلوب من أجل فحص المتغيرات المستقلة المعتمدة في الدراسة، بحيث يتم فحصها من خلال هذا الاختبار لمعرفة لمدى ارتباطها مع بعضها البعض.

- **تحليل الانحدار:** يمكن تقدير (Panel Data) بأسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) والذي يقدر من خلال استخدام المربعات الصغرى الاعتيادية أو أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model) وهو يُقدر من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalized Least Squares)، حيث أن الاختلاف الواضح ما بين أسلوب الأثر الثابت والأثر العشوائي هو فيما إذا كانت العوامل فردية، وبالإضافة إلى عامل الزمن المرتبطة مع المتغيرات المستقلة أم لا. وأسلوب الأثر العشوائي وهو ما يفترض عشوائية ظهورها وعدم ارتباطها بالمتغيرات المستقلة، لذلك فإن وجود هذا الارتباط، يجعل من أسلوب الأثر العشوائي غير كفوء في تقدير معاملات الدراسة والعكس بالنسبة للأثر الثابت.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تضمن هذا المبحث من الدراسة على عرض لتحليل بيانات الدراسة التابعة للمتغيرات، بحيث تم حساب الإحصاء الوصفي من خلال استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأعلى وأقل قيمة، إضافة لاختبار الفرضيات من خلال اختبار تحليل الانحدار، من خلال أسلوبين هما: بأسلوب الأثر العشوائي وأسلوب الأثر الثابت، إضافة إلى اختبارات LM Test، Hausman Test، وذلك من أجل اختبار الأسلوب الأمثل لتقدير نموذج الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الأول: الوصف الإحصائي للمتغيرات

تضمن هذا الجزء من الفصل الرابع على توضيح للوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة.

الإحصاء الوصفي لكافة المتغيرات

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الموازنة العامة	3.129759	35.24278	438.6405	0.999809
العجز	1656234	3722747	22755667	-82991.00
الاحتياطي الاجنبي	7.571899	0.576727	9.083311	6.738102
الناتج المحلي الاجمالي	2.894018	2.299335	12.83491	0.367133
الصادرات	346309	246632	1561991	119870
الواردات	244920	103923	304953	124590

يوضح الجدول السابق ما يلي:

- بلغ الوسط الحسابي لمتغير "الموازنة العامة" (3.129759)، بينما الانحراف المعياري (35.24278)، بحيث أن الموازنة العامة تعبر عن قدرة الدولة على تحمل ديون سنوية، بحيث أن هذه النسبة تعبر عن نسبة المقارنة بين ما تتحمله الدولة وقدرتها على تحقيق متطلباتها، وهي تتغلب على الكثير من المشاكل المتعلقة بالدولة، وذلك من خلال

استخدامها للقيمة الاستبدالية للدولة. وقد اتضح بأنه يوجد تذبذب في مستويات الموازنة العامة خلال الفترة الخاصة بعينة الدراسة، وذلك من خلال مقارنة الوسط الحسابي لهذه النسبة مع أعلى وأدنى قيمة والتي بلغت (0.999809)، (438.6405) على التوالي.

- بينما بلغ الوسط الحسابي لمتغير "العجز" (1656234)، والانحراف المعياري (3722747)، بحيث أن العجز يعبر عن تقييم العجز والجهات المصدرة للدولة عبر تحليل المعلومات التي لها صلة، والمتاحة عن المصدرين والمقترضين، والظروف الاقتصادية المحيطة بهذه العملية، ومن خلال نتائج هذه المتغير فقد اتضح بأنه يوجد مستوى متوسط من العجز في الدولة، وقد تم اعتباره بأنه متوسط من خلال مقارنة الوسط الحسابي بأعلى وأدنى قيمة لهذا المتغير والتي بلغت (22755667)، (-82991.00).

- بلغ الوسط الحسابي لمتغير "الاحتياطي الأجنبي" (7.571899)، وهو ما يدل على مستوى التنوع والنمو الحاصل في الاحتياطي الأجنبي التي تحققت الدولة بشكل سنوي، وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بأعلى نسبة للاحتياطي الأجنبي والتي بلغت (9.08331)، على الرغم من أنه أقل نسبة كانت (6.738102) في جمهورية الجزائر والتي تتضمن فترة الدراسة.

- بلغ الوسط الحسابي لمتغير "النتاج المحلي الاجمالي" (2.894018)، وهو ما يعكس مستوى التغير الذي حصل في الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية الجزائر، بحيث أن ذلك يدل على مستوى الناتج المحلي الاجمالي للدولة والتي تعتبر احدى الركائز الأساسية للسياسة المالية لتحقيق أهدافها، ويوجد لها آثار اجتماعية واقتصادية على الدولة، وقد بلغ الانحراف المعياري (2.299335) وهو ما يعبر عن مستوى التغير الحاصل فيما تملكه الدولة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2021).

- بلغ الوسط الحسابي لمتغير "الصادرات" (2.894018)، بحيث يعبر حجم الصادرات فيما يخص الدولة، فكلما كان حجم الصادرات كبير يعكس ذلك مدى قدرة الدولة على الاستمرار وتطوير أدائها وتحقيق مستوى ربحية عالية ينسجم مع حجمها، ويمكن الاستدلال على أنه حجم الصادرات لفترة عينة الدراسة كان جيد من خلال مقارنة الوسط الحسابي بأعلى قيمة وقد بلغ (1561991)، وأدنى قيمة (119870)، وقد بلغ الانحراف المعياري (246632) وهو ما يدل على وجود تشتت ما بين السنوات فيما يخص جمهورية الجزائر.

- بلغ الوسط الحسابي لمتغير "الواردات" (244920)، بحيث أن الواردات تعبر عن مستوى قابلية الأصل في التحول إلى نقود بشكل سريع وبدون أي خسائر، فإن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء خلال مدة قصيرة، لذلك نلاحظ بأن نسبة الواردات في الدراسة الحالية عبرت عن وجود علاقة بين النقود والأصول بكل سهولة لنقود بشكل سريع وبدون خسائر، ومدى قدرة الدولة خلال الفترة (2000-2021).

المطلب الثاني: نتائج التحليل

قبل اجراء اختبار الفرضيات لابد من عمل أكثر من اختبار لفحص كافة المتغيرات ومدى انسجامها مع بعضها البعض من أجل عمل اختبار فرضيات مناسب، وفيما يلي توضيح لتلك الاختبارات.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فيلر المطور وفيليبس بيرون، للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، فإن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار غير حقيقية، كما أنه تم إجراء

الاختبارين لكافة المتغيرات عند مستوى الدلالة، وتبين في الجدول (2.4) أن أحد المتغيرين غير مستقر عند المستوى، لذلك لابد من أخذ الفرق الأول ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) بأن القيمة المعنوية كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير	المستويات	ADF(prob)	PP(prob)	النتيجة
G.B	المستوى	0.024	0.001	مستقرة
	الفرق الأول	0.000	0.000	مستقرة
Deficit	المستوى	0.072	0.072	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.004	0.001	مستقرة
Reserve	المستوى	0.001	0.009	مستقرة
	الفرق الأول	0.000	0.000	مستقرة
GDP	المستوى	0.058	0.071	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.003	0.000	مستقرة
Export	المستوى	0.091	0.089	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.000	0.000	مستقرة
Import	المستوى	0.075	0.084	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.000	0.000	مستقرة

الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

قبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

نتائج معامل ارتباط بيرسون ما بين المتغيرات المستقلة

Import	Export	GDP	Reserve	Deficit	المتغيرات
				1	Deficit
			1	0.0847	Reserve
		1	0.4339	-0.0169	GDP
	1	0.2987	-0.1225	-0.0762	Export
1	0.0136	0.5933	0.5685	-0.0616	Import

يظهر الجدول السابق نتائج الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة، فقد اتضح بأنه نسب الارتباط ما بين المتغيرات كان أقل من (0.80) وهي النسبة التي تحدد مستوى الارتباط، مما يدل على عدم وجود ظاهرة ارتباط خطي متعدد ما بين المتغيرات، حيث أن قيمة معامل الارتباط التي تتجاوز (0.80) مؤشر على وجود مشكلة ارتباط خطي عالي متعدد (Guajarati, 2003, P. 359). ولتأكيد النتيجة السابقة فقد تم حساب معامل تضخم التباين لكافة المتغيرات المستقلة للتأكد من وجود ارتباط خطي متعدد، وكانت النتائج كما يلي:

اختبار الارتباط الخطي المتعدد **Multicollinearity**:

يوضح الجدول (4.4) مدى ارتباط المتغيرات المستقلة، فقد تم استخدام اختبار الارتباط المتعدد ما بين هذه المتغيرات وذلك كما يلي:

نتيجة اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	vif	التباين المسموح	النتيجة
Deficit	1.270	0.7869	لا يوجد ارتباط متعدد
Reserve	1.327	0.7532	لا يوجد ارتباط متعدد
GDP	1.144	0.8739	لا يوجد ارتباط متعدد
Export	1.165	0.8581	لا يوجد ارتباط متعدد
Import	1.260	0.7932	لا يوجد ارتباط متعدد

يبين الجدول السابق بأن قيم معامل تضخم التباين كانت كافة أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، وكانت قيمة (Tolerance) محصورة ما بين العدد (0.1-1)، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ما بين متغيرات الدراسة كافة، وبالتالي يمكن اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام تحليل الانحدار من أجل اختبار كافة الفرضيات المتعلقة بالدراسة، فقد تم فحص كافة المتغيرات من خلال (Husmman) ومن ثم عمل تحليل انحدار لكل منها.

نتائج تقدير النموذج لأثر العجز على الموازنة العامة

Dependent Variable	G.B _{it}	
	Fixed Effects Model	Random Effects Model
Intercept	15.303 (0.000)	5.327 (0.010)
Deficit	0.001 (0.219)	0.004 (0.625)
Reserve	-2.266 (0.007)	-1.246 (0.014)
GDP	6.099 (0.979)	3.122 (0.05)
Export	0.014 (0.663)	0.019 (0.526)
Import	-1.878 (0.000)	-0.588 (0.008)
R ²	0.825	0.129
F-Statistic	18.921 (0.000)	3.694 (0.001)
Hausman Test	Chi ² Statistic = 27.788 Prob > Chi ² = (0.0001)	
VIF-Means	1.203	

يتبين من خلال الجدول السابق (5.4) أن نتائج اختبار (Hausman Test) فقد دلت على أن استخدام نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) أفضل من استخدام نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)، وذلك لتقدير معاملات الدراسة، فقد وجد اختبار (Hausman Test) ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%، وعليه فإن أسلوب الأثر الثابت أفضل من الأثر العشوائي للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة والكفاءة، ويمكن الرجوع إليها لاختبار فرضيات الدراسة ولغايات التحليل تقتصر المناقشة فقط على نتائج الأثر الثابت الذي وجد الأفضل لتحليل بيانات الدراسة.



خاتمة



خاتمة

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الموازنة العامة في مختلف الدول العالم على اختلاف مستوياتهم من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وهي تكاد تكون ظاهرة عامة، وفي ظل زيادة حجم الانفاق العام وصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة لتغطية العجز الموازني وما ترتب عنها من آثار على الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة واقتصاديات الدول المختلفة بصفة عامة.

أولاً: اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لأثر العجز على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

يظهر من خلال الاطلاع على الجدول (5.4) بأنه العجز كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1%، وهو ما يدل على أن دولة الجزائر لديها مستوى من العجز التي لها أثر على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021)، وبلغت قيمة معامل التقدير للموازنة العامة (15.303)، ويشير إلى أن تلك العجز لها أثر بشكل سلبي على الموازنة العامة في الجزائر، ويعود السبب المباشر إلى وجود عوامل متنوعة من العجز في الدولة مما تؤثر بشكل مباشر على موازنتها العامة.

لذلك فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لأثر العجز على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021)"، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لأثر العجز على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021)".

خاتمة

اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للاحتياطي الاجنبي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

بلغت قيمة الدلالة الاحصائية لمتغير "الاحتياطي الاجنبي" (0.176) وهي أعلى من مستوى الدلالة المتعارف عليها بشكل احصائي (0.05)، وقيمة معامل التحديد (-2.266) مما يعكس عدم وجود أثر إيجابي أم سلبى للاحتياطي الاجنبي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021). بحيث أنه كلما زاد أو قل متوسط الاحتياطي الأجنبي فإن ذلك لا يؤثر على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021). مما يستنتج من ذلك قبول هذه الفرضية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للاحتياطي الأجنبي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021)".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لنتاج المحلي الاجمالي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

بلغت قيمة الاحتمالية لمتغير "النتاج المحلي الاجمالي" (0.979) وهي أعلى من مستوى الدلالة المتعارف عليها بشكل احصائي (0.05)، وقيمة معامل التحديد (6.099)، مما يعكس عدم وجود أثر سواء إيجابي أو سلبى لنتاج المحلي الاجمالي على الموازنة العامة خلال الفترة (2014-2019)، فسواء كان هنالك ثبات أو ارتفاع أو انخفاض في مستوى الناتج المحلي الاجمالي السنوي فإن ذلك لا يؤثر على الموازنة العامة خلال الفترة (2021-2000).

وبالتالي يستنتج من ذلك قبول هذه الفرضية والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للاحتياطي الاجنبي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

خاتمة

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H_3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للصادرات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

بلغت قيمة (P) لمتغير الصادرات (0.663)، ويدل ذلك على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة معامل التقدير (0.014) ويتضح بأنه لا يوجد أي أثر إيجابي أم سلبي، بحيث أنه في حال ارتفعت أو انخفضت الصادرات فإن ذلك لم يؤثر بشكل مباشر أو غير على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021). وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للصادرات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021)".

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (H_4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للواردات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

بلغت قيمة الاحتمالية الدلالة الاحصائية لمتغير الواردات (0.000)، ويدل ذلك على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وبلغت قيمة معامل التقدير (-1.878) ويتضح بأنه يوجد أثر سلبي للواردات على الموازنة العامة، بحيث أنه في حال كان مستوى اجمالي (الواردات) عالي كلما أدى ذلك لانخفاض الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021). وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول البديلة والتي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للواردات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021)".

خاتمة

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

من خلال الاطلاع على نتائج التحليل السابق فإنه يمكن استنتاج العديد من النتائج التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعجز على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاحتياطي الاجنبي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الاجمالي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصادرات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للواردات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

أوصت الدراسة على ما يلي:

- تركيز الجهات المختصة في الجزائر على كافة العناصر الرئيسية المرتبطة بموازنتها العامة، وذلك من خلال مقارنة الموازنة خلال عدة سنوات ومعرفة العوامل المؤثرة على ذلك، والاهتمام بها من أجل رفع مستوى إيراداتها.

خاتمة

- اعتماد آلية المقارنة من أجل معرفة مستوى العجز في الجزائر، ومعرفة ما يؤثر على تراجع أو عدم نمو العجز بالشكل المطلوب، وينعكس ذلك على مستوى الاقتصاد بشكل كبير.
- عمل مقارنة للاحتياطي الاجنبي المعتمد من قبل الدولة، والحرص على وجود نسبة معينة من أجل الحفاظ على جودة العمل وايرادات الدولة بمستوى يرضي الجهات المختصة.
- عمل الحكومة الجزائرية على زيادة مستوى الوضع المالي لديها، وذلك من أجل رفع مستوى ربحيتها، وسواء لتحقيق عوائد عبر اختيار درجة الوضع المالي التي تخدم استثماراتها بشكل يجعلها تؤثر ايجابياً على اقتصادها.
- عمل دراسات في المستقبل تتضمن العوامل المؤثرة على الموازنة العامة وتطبيقها على عدة دول في الشرق الأوسط.

رابعاً: النتائج المتوصل إليها

- من خلال الاطلاع على نتائج التحليل السابق فإنه يمكن استنتاج العديد من النتائج التالية:
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعجز على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاحتياطي الاجنبي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الاجمالي على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

خاتمة

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصادرات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للواردات على الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2021).

خامسا: التوصيات والاقتراحات

أوصت الدراسة على ما يلي:

- تركيز الجهات المختصة في الجزائر على كافة العناصر الرئيسية المرتبطة بموازنتها العامة، وذلك من خلال مقارنة الموازنة خلال عدة سنوات ومعرفة العوامل المؤثرة على ذلك، والاهتمام بها من أجل رفع مستوى إيراداتها.
- اعتماد آلية المقارنة من أجل معرفة مستوى العجز في الجزائر، ومعرفة ما يؤثر على تراجع أو عدم نمو العجز بالشكل المطلوب، وينعكس ذلك على مستوى الاقتصاد بشكل كبير.
- عمل مقارنة للاحتياطي الاجنبي المعتمد من قبل الدولة، والحرص على وجود نسبة معينة من أجل الحفاظ على جودة العمل وايرادات الدولة بمستوى يرضي الجهات المختصة.
- عمل الحكومة الجزائرية على زيادة مستوى الوضع المالي لديها، وذلك من أجل رفع مستوى ربحيتها، وسواء لتحقيق عوائد عبر اختيار درجة الوضع المالي التي تخدم استثماراتها بشكل يجعلها تؤثر ايجابياً على اقتصادها.

خاتمة

- عمل دراسات في المستقبل تتضمن العوامل المؤثرة على الموازنة العامة وتطبيقها على عدة دول في الشرق الأوسط.



قائمة المصادر والمراجع



قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو سبت، صبري، (2005). تقييم دور نظم المعلومات الادارية في صنع القرارات الادارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
2. أحمد، عبدالله، (2016). رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص.ص. 325-335.
3. ادريس، الصافي، (2015). التحصيل الالكتروني وأثره على أداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام: دراسة حالة تحليلية وتطبيقية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.
4. جل، إدمون طارق، (2010). مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الاهلية من وجهة نظر الادارة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
5. الحسني، عبدالله بن حمود، (2013). الأثر بين نظم دعم القرار وجودة المعلومات وفاعلية اتخاذ القرار: دراسة ميدانية في وزارة الخدمة المدنية بسلطنة عُمان، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
6. حلمي، يحيى مصطفى، (2015). أساسيات نظم المعلومات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
7. السقا، زياد هاشم والسندي، علي مال الله، (2012). فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 17، ص.ص. 128-157.

قائمة المراجع

8. الشمري، محمد، (2012). تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت: دراسة تطبيقية على

بيت الزكاة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

9. عدس، رأفت، (2009). أساسيات الكمبيوتر ونظم المعلومات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

10. عريف، مجدي، (2016). نظم المعلومات الادارية ودورها في حل مشكلات الادارة العامة:

دراسة ميدانية على مديرية المالية في اللاذقية، جامعة تشرين، دمشق، سوريا.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Carrado, C. and Bradforal D. (2002). Fundamentals of Investment Valuation and Management, McGraw – Hill.

2. Loudon, K. & Loudon, J. (2008). Management Information Systems", 11th ed, Prentice Hall Int, Inc.

3. Ross, Westerfield, Jordan, (2005), Essentials of Corporate Finance, Third edition, Mc Graw Hill.

4. Ames, F. (2015). The drive to improve performance in the federal government: A longitudinal case study of managing for results (Unpublished doctoral dissertation). George Mason University, Arlington, VA.

5. Friis, I. & Hansen, A. (2015). Line-item budgeting and film- production: Exploring some benefits of budget constraints on creativity. *Qualitative Research in Accounting & Management*, 12(4).

6. Lu, E. Mohr, Z. & Ho, A. (2015). Taking stock: Assessing and improving performance budgeting theory and practice. *Public Performance & Management Review*, 38(3), 426–458.

7. Lu, Y. (2011). Individual engagement to collective participation: The dynamics of participation pattern in performance budgeting. *Public Budgeting and Finance*, 31(2).

